

أمر تنفيذي

استمرار إعلان حالة الطوارئ الكارثية على مستوى الولاية بسبب نقص موظفي الرعاية الصحية في ولاية نيويورك

حيث أن، هناك نقص في الموظفين في المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأخرى ومن المتوقع أن يستمر؛

حيث من المتوقع أن يستمر النقص الحاد في الموظفين في المستشفيات وغيرها من مرافق الرعاية الصحية في التأثير على القدرة على توفير الرعاية الحرجة وخدمة السكان المعرضين للخطر بشكل مناسب؛

حيث أنه، هناك حاجة فورية وحاسمة لموظفين داعمين لضمان قدرة مرافق الرعاية الصحية على توفير الرعاية؛

الآن، وبناءً عليه، أنا كاثي هوكول، حاكمة ولاية نيويورك، بموجب السلطة المخولة لي بموجب دستور ولاية نيويورك والمادة 28 من المادة B-2 من القانون التنفيذي، تمدد بموجبه حالة الطوارئ المتعلقة بالكوارث في الولاية على النحو المنصوص عليه في الأمر التنفيذي 4، كما هو مستمر في الأمر التنفيذي 4.3، وتستمر في البنود والشروط والتعليق الوارد في الأوامر التنفيذية 4، 4.1 و 4.2 و 4.3 حتى 30 يناير 2022.

إضافة إلى ذلك، بموجب السلطة المخولة لي بموجب القسم a-29 من المادة B-2 من القانون التنفيذي لتعليق أو تعديل مؤقتاً أي تشريع أو قانون محلي أو مرسوم أو أمر، أو قاعدة، أو لائحة، أو أجزاء منها، لأي وكالة خلال حالة طوارئ كارثة في الولاية، إذا كان الامتثال لهذا القانون أو القانون المحلي أو المرسوم أو النظام أو القاعدة أو اللوائح من شأنه أن يمنع أو يعيق أو يؤخر اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع حالة الطوارئ الكارثية أو إذا لزم الأمر للمساعدة أو المساعدة في التعامل مع مثل هذه الكارثة، فإنني بموجب أعلق مؤقتاً أو أعدل، في ضوء نقص الموظفين الناجم عن حالة الطوارئ الصحية العامة لجائحة (Covid-19)، للفترة من تاريخ هذا الأمر التنفيذي حتى 30 يناير، 2022 ما يلي:

- القسم الفرعي 3 من القسم b-2895 من قانون الصحة العامة لدرجة أن فشل دار رعاية المسنين في تلبية متوسط ساعات العمل اليومية لن يعتبر انتهاكاً لقانون الصحة العامة؛
- القسم الفرعي 1 من القسم 2828 من قانون الصحة العامة إلى الحد الذي يقبل فيه مرفق الرعاية الصحية السكنية في إنفاق ما لا يقل عن سبعين بالمائة من الإيرادات على رعاية المقيمين المباشرة، وأربعين بالمائة من الإيرادات على الموظفين المواجهين للمقيمين، لن يتم تعليقه لتكون مخالفة لقانون الصحة العامة.

صدر عني وتحت يدي وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني في اليوم

الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر من عام ألفين

وواحد وعشرين.

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة